منصوب بنزع الخافض اي بظلامة اهـ ولا حاجة اليه بل الظاهر انه
مفعول به حقيقة اي ولست مستحقا ظلامة لاحد بل ازيلها قال
العيني وتبعه غير كشيخنا والبعض وذاك اشارة الى المذكور من
الظلامة انتهى والاحسن ارجاع الاشارة الى افراد الظلامة المفهوم
من منفرا وفتح يا المتكلم جائز اختيارا اجماعا فقول العيني حركت
اليا للضرورة غير صحيح قوله بشروط تذكر في محو منها اي عند
قوله وحذف متبوع الخ قوله اختلف في العامل في التابع اي غير
البدل بقرينة قوله فذهب الخ لان مذهب الجمهور في البدل
كما في الهمع ان عامله محذوف بدليل ظهوره جوازا مع الظاهر
ووجوبا مع الضمير نحو مررت بزيد به فاعادة عامل الجر فيه غير
واجبة وبهذا يعلم ما في كلام الاسقاطي من الخلل وزيف الدماميني
الدليل بجعل الجار والمجرور الثاني بدلا من الجار والمجرور الاول
والعامل ما قبل الجار الاول وهو غير معاد واما مذهب غيرهم
فهو ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه قوله ثم عطف
البيان اي ثم يبدأ به بدا عرفيا اي بالنسبة الى ما بعده وهكذا
يقال فيما بعده الا قوله ثم بالنسق فلا يأتي فيه البدء العرفي
فيقدر له عامل يناسبه اي ثم يؤتى بعطف النسق قوله لان
التوكيد بمعنيه الخ اي فهو كالجزء من النعت لدلالة النعت على
الاول وزيادة والجزء مقدم على الكل وكون التوكيد بمعنييه الاول
ظاهر في التوكيد اللفظي وفي المعنوي بالنفس والعين واما
بكل واجمع ففيه نظر لزيادته بافادة الشمول فتامل قوله ونحو ذلك
من احواله هذا في النعت الحقيقي واقتصر عليه لكونه الاصل
قوله نظرا لما سبق الخ اي من كونه يبدا به عند اجتماع التوابع
قوله متم ما سبق اي المقصود منه اصالة لتمام متبوعه اي
ايضاحه او تخصيصه كما سياتي فلا يرد النعت لغير الايضاح والتخصيص
كالمدح والذم والتاكيد لان هذا امر عارض ونحو النعت الكاشف
اذ اخوطب به العالم بحقيقة المنعوت وسيدفع الشارح الايراد بوجه
اخر وبحث في التعريف بانه غير مانع لشموله قولهم يا هذا ذا الجهد
مع انه عطف بيان عند سيبويه كما سياتي والمراد ما سبق ولو تقديرا

ليشمل

وكذا تقديره في الكلام

قوله فذهب الجمهور ان العامل في النعت والبيان والتوكيد التبعية
وقيل مقدر وفي النسق مقدر وقيل حرف العطف نيابة كذا في الدماميني
والهمع قال في الهمع فائدة الخلاف في عدم جواز الوقف على المتبوع دون
التابع على من قال العامل فيه هو الاول اهـ ويظهر ان الامر كذلك
على القول بان العامل التبعية فتأمل صح

ليشمل المنعوت المحذوف قوله يوسمه اليا سببية والوسم يطلق
بمعنى العلامة وجرى عليه هذا الشارح وعليه يقدر مضاف اي
بافهام وسمه ويطلق بالمعنى المصدري وهو الوسم بالسمة وهي
العلامة ولا تقدير عليه هذا او بمعنى العبارة تابع مكمل متبوعه
بسبب دلالته على معنى في متبوعه او في سببي متبوعه
والمراد الدلالة التضمنية فلا يرد علمه من قولنا نفعني زيد علمه
لان دلالة لفظ علم على المعنى الذي في زيد مطابقية لا تضمنية قوله
يخرج للبدل والنسق لانهما لا يتممان متبوعهما لا بايضاح ولا
تخصيص اي لم يقصد بهما ذلك اصالة فلا ينافي عروض الايضاح
للبدل بل ولعطف النسق في بعض الصور قوله او في متعلقه
بكسر اللام اي ما يتعلق به وهو السببي قوله ليساكن ذلك لان
البيان عين الاول وكذا التوكيد اللفظي والمعنوي بالنفس والعين
واما بكل واجمع ففيه ما تقدم قوله من توضيح المراد به رفع الاشتراك
اللفظي في المعارف وبالتخصيص تقليل الاشتراك المعنوي في النكرات
فالنعت في الاول جار مجرى بيان المجمل وفي الثاني جار مجرى
تقييد المطلق افاده في التصريح قوله او تعميم مجيء النعت للتعميم
وما بعده مجازا لان اصل وضعه للتوضيح او للتخصيص كذا في التصريح
قوله الرجيم اي الراجم للناس بالوسوسة او المرجوم بالشهب
او اللعنة وكون هذا النعت للذم لا ينافيه كونه تاكيدا لما فهم من
لفظ الشيطان او ابهام ينبغي ان يزاد او شك ويمثل له بمثال
الابهام اذا لم يعرف المتكلم حقيقة الامر وكان شاكا نبه عليه الدماميني
ثم نقل عن ابن الخباز ان النعت يجيء لاعلام المخاطب بان المتكلم عالم
بحال المنعوت كقولك جاء قاضي بلدك الكريم العفيف اذا كان المخاطب
يعلم اتصاف القاضي بذلك ولم تقصد مجرد المدح بل قصدت اعلام مخاطبك
بانك عالم بحال الموصوف وعن بعضهم انه قد يكون النعت لافادة
رفعة معناه نحو يحكم بها النبيون الذين اسلموا اجرى هذا الوصف
على النبيين لافادة عظم قدر الاسلام قوله في التعريف والتنكير
في بمعنى من البيانية لا الاولى وقول شيخنا انها لما تلا سهو والواو هنا
بمعنى او لان الثابت للمتلو احدهما وقوله تلا صلة او صفة جرت على

Copyright © King Saud University